لبنان ومخيَّمات اللاَّجئين الفلسطينيّين

من العسكرة إلى سيادة الأمان الإنساني

زياد الصَّائغ

أكتوبر / تشرين الأوّل ٢٠٢٣

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

فهرس المحتويات

الخلفيَّة ٢

مقدمة عامّة ٣

لبنان والعمل الفلسطيني الفدائي المسلح: إطلالة تاريخيَّة ٤

لبنان والسلاح الفلسطيني: محطات مؤسِّسة ٥

١. إلغاء اتفاقية القاهرة ٥

٢. إتفاق الطائف وحقبة الاحتلال السوري ٥

٣. مهمة لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني (منذ سنة ٢٠٠٥) ٥

٤. قرارات هيئة الحوار الوطني ٦

٥. مخيّم نهر البارد تحت سيادة الدولة اللبنانية ٦

٦. نماذج مواقف الدولة اللبنانية والأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية من السلاح الفلسطيني ٧

المواقف من السلاح في قراءة استنتاجية ١٠

١. الأمن ١٠

٢. إدارة المخيَّمات ١١

السِّلاح الفلسطيني وسيادة الدولة: أي خطوات عملانيَّة؟ ١٢

١. السِّلاح الفلسطيني خارج المخيمات ١٢

أ - تفكيك البنية التي تحاول شرعنة هذا السلاح ١٢

ب - خطوات عملانية ١٣

ج - محاذير ١٣

٢. السلاح الفلسطيني داخل المخيمات ١٣

أ - تفكيك البنية التي تحاول شرعنة هذا السلاح ١٣

ب - تجربة مخيم نهر البارد ١٣

ج - خطوات عملانية ١٣

لبنان وفلسطين ذاكرتان: متوجسة ويائسة: الكرامة والسيادة والعودة! ١٥

١. لبنان واللاجئون الفلسطينيون: الحقوق الإنسانية ١٥

٢. لبنان واللاجئون الفلسطينيون: السيادة الوطنية ١٦

٣. لبنان واللاجئون الفلسطينيون: إنفاذ العودة ١٦

الكاتب: سيرة ذاتيَّة ١٧

زياد الصائغ: خبير في السياسات العامّة وشؤون اللُّجوء والهجرة ١٧

الخلفيَّة

قد يكون من الشائك بمكان الإطلالة التقنية الأمنيّة والعسكريّة البحتة على مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، بسبب التداخُلات الوطنيَّة والاقليميَّة والدوليَّة في نوعية وجود هذا السلاح وانتشاره ووظيفته من ناحية، كما ارتداداتِه على الإدارة المجتمعيَّة للمخيمات من ناحية أخرى.

الإطلالة المتوخاة من هذه الورقة البحثيَّة التحليليَّة تبقى في الخروج من التشخيص التوصيفي إلى محاولة طرح سيناريوهات حلّ، تقضي بالاحترام الكامل لحقّ الدولة اللبنانية ببسط سيادتها على أراضيها من جهة، كما بحق اللاجئين الفلسطينيين بالتمتع بالأمان تحت هذه السيادة، حتى عودتهم بحسب قرارات الشرعية الدولية (١٩٤) والمبادرة العربية للسلام (٢٠٠٢) من جهة ثانية، خصوصاً وأنّ مسألة السلاح الفلسطيني، حُسِمَت مع إلغاء مجلس النُّواب اللُّبناني مفاعيل اتّفاقيَّة القاهرة (١٩٦٩) عام ١٩٨٧، وفي اتّفاق الطَّائف بما يُعنى بنزع السِّلاح غير الشرعيّ، ونُوقشت على طاولة الحوار الوطني في العام ٢٠٠٦، وإتّفق على ذلك بالإجماع، ولكن بقيت آليات التنفيذ فيها معلقة حتى اليوم. على أنّهُ يجب التنبه إلى موجب موازاة العمل على سيادة الدَّولة وأمان اللاّجئين، بإنهاء مظاهر السِّلاح الفلسطيني خارج المخيَّمات بشكلٍ نهائيٍّ، كما لا بُدَّ من الإشارة أنَّهُ من غير الممكن تجاهُلُ قرارات مجلس الأمن ٢٦٥٠,١٧٠١,١٥٥٩ المعنيَّة بنزع السلاح غير الشّرعي.

وإذ تأتي هذه الورقة في مرحلةٍ يتكاثف الحديث فيها عن الخطر على هويَّة لبنان، فإن ما تُعنى به يبقى في سياق حوكمة أفضل لعلاقة لبنان باللاّجئين الفلسطينيّين على المستوى السيادي الإنساني والعكس.

إنَّ مخيّمات اللاّجئين الفلسطينيّين في لبنان لم تزل تُعايش حالة سيادية لبنانية ملتبسة إذ هي معسكرة الطابع، رغم إلغاء مجلس النواب اللبناني عام ١٩٨٧ مفاعيل اتفاقية القاهرة، ما يبقيها خارج سيادة الدولة اللبنانية بدايةً، ويُعرّض قاطنيها من اللاّجئين ولو أن ثمّة منظومة أمن ذاتي فيها، يعرّضهم لخطر توتراتٍ كما اختراقاتٍ من جهاتٍ متعدّدة تبعاً لأجندات لا علاقة لهم بها.

وقد فرض هذه الحالة الملتبسة تلكّؤ الدولة اللبنانية عن بسط سيادتها من ناحية، كما وضع معقّد في البنية الفصائلية الفلسطينية، رغم حسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس خيار التسليم بموجب سيادة الدولة بالكامل من ناحية أخرى، مع اندِفاعَةٍ لتكريس هذا السِّلاح جزءًا من محورٍ إقليميّ أيديولوجيّ، إسمُه وحدة السَّاحات.

كُلّ ما سبق تمّ تجاوزه في هذا السِّياق الشَّديد التَّعقيدات وقد أعادَت جولات الاشتِباكات المتعدِّدة في مخيَّم عين الحلوة (جنوب لبنان) منذ آب ٢٠٢٣، كما إطلاق صواريخ نحو فلسطين المحتلّة قبلها بأشهر من فصائل فلسطينيَّة مجهولة، أعادت كلُّها الضوء إلى ضرورة وضع السِّلاح الفلسطيني خارج المخيَّمات وداخلها على بِساط البَحث الوطنيّ، لا سيَّما وأنَّه باتَ يُشكِّلُ خُطُورةً على اللاّجئين الفلسطينيّين في لبنان، وعلى الأَمن القوميّ للُبنان، والأمان الإنساني للشَّعب اللُّبناني. وقد يكونُ من المُلِحّ بمكان فَهمُ أنَّ ما يواجِهُه لُبنان من انقِضاضٍ على السِّيادة في مُعادلة سلاح غير شرعيّ يحمي الفساد، وفساد يُشَرعِن السِّلاح غير الشرعيّ، والحديثُ هنا عن سِلاح «حزب الله»، أمسى يحتضِنُ كثيرًا من السِّلاح المُصنَّفِ «فلسطينيًّا»، وينحازُ إلى فلسفة «وحدة السَّاحات»، أي توحيد بندقيَّة «محور الممانعة» بتناقُضاتِها ومشتركاتِها من إيران إلى لُبنان، وهذا مسارٌ خطيرٌ على سيادَة الدَّولة اللُّبنانيَّة، خُصُوصًا وأنَّهُ لا بُدَّ من استِمرارِ النِّضالِ لاستِعادتِها كامِلةً على أراضيها، بالإضافة إلى أهميَّة الاستِمرار في ترميم الذَّاكِرة اللُّبنانيَّة-الفلسطينيَّة على قاعدة « الكرامة للَّاجئين تحت سيادة الدَّولة حتَّى العَودَة».

وبالاستناد إلى هذه الحالة الملتبسة لا بُدّ من فهمٍ أعمق للمآزق التي فيها، وكيف وضع خارطة طريق لحوكمة أفضل لمخيّمات اللاجئين الفلسطينيين، ليس فقط على المستوى السّيادي، بل على مستوى الإدارة المجتمعيّة أيضاً الذي تتولاه حالياً اللّجان الشعبية، كما التدخل الإغاثي والتنموي في المخيمات الذي تقوم به وكالة غوث وتشغيل اللاّجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهذا يقتضي قراءَة هادِئَة علميَّة بعيدًا عن الديماغوجيا والشعبويَّة.

مقدمة عامّة

في العام ١٩٤٨ كانت نكبة فلسطين. لجأ ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني إلى لبنان. كما توزّعت أعدادٌ أخرى في سوريا والأردن ومصر والعراق قبل أن يبدأ التشتت يتوسع في الشرق الأوسط، والعالم العربي، والخريطة العالمية. في لبنان الطري العود حينها، والذي كان قد نال استقلاله قبلها بخمس سنوات توزّع اللاجئون الفلسطينيون على مخيّمات في الجنوب وبيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع. مخيّمات لا تملك الحدّ الأدنى من الحياة الكريمة. أطل التهجير الفلسطيني إ على لبنان وكانت دولة لبنان جنين ناشئة. لم تكن مؤهّلة مؤسساتياً لمواكبة تداعيات النكبة. كان لتدخل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بدايةً فاعلية أساسية في توفير الخدمات الحياتية الأولية للاجئين الفلسطينيين. اللبنانيون استضافوا اللاجئين بمحبة وسخاء، وعلى قدر مستطاعهم وناصروا قضيتهم المحقة، حتى إنّ الرئيس بشارة الخوري إستقبلهم في صور معبِّراً: «أدخلوا بلدكم لبنان». كما أنّه ورد في محضر جلسة مجلس النواب اللبناني (١٢/أيار/١٩٤٨) أنّ وزير الخارجية حميد فرنجية قال: «سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم، ومهما طالت إقامتهم، ولا يمكننا أن نحجب عنهم شيئاً ولا نتسامح بأقل امتهان يلحقهم دوننا. وما يصيبنا يصيبهم وسنقتسم فيما بيننا وبينهم آخر لقمة من الخبز».
لم يتوقع أحد أن تطول اقامة اللّاجئين حتى يومنا هذا رغم صدور القرار ١٩٤ في ١١ **كانون الأول** ١٩٤٨ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بحقهم في العودة والتعويض. من ١٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني أصبح عددهم المسجل في مديرية الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات في لبنان ٤٣٠,٠٠٠ لاجئًا، والمعلومات الإحصائية الأخيرة تقول بـ ١٧٤,٤٤٢ لاجئاً في لبنان حالياً في المخيمات والتجمعات الفلسطينية بحسب دراسة قامت بها لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني ودائرة الإحصاء المركزي، وجهاز الإحصاء الوطني الفلسطيني (٢٠١٨). وهم يتوزعون اليوم على ١٢ مخيماً رسمياً وتجمُّعات مشتتة، وكانت من قبل ١٥ مخيماً دمّر منها من جراء القصف الاسرائيلي وحرب لبنان ٣ وهي النبطية، تل الزعتر، جسر الباشا. والمخيمات الـ ١٢ الباقية هي: الرشيديّة، البصّ، البرج الشمالي، عين الحلوة، الميّة ومية (جنوب لبنان)، شاتيلا وبرج البراجنة، ومار الياس، وضبية (بيروت)، والجليل (البقاع)، والبداوي ونهر البارد (الشمال)، كما هناك ٦ تجمعّات فلسطينية غير رسمية وهي: المعشوق، شبريحا، القاسمية، وأبو الأسود (محيط مدينة صور – جنوب لبنان) وعدلون (جنوب مدينة صيدا – جنوب لبنان) وشحيم (قضاء الشوف). كما يوجد في الجنوب عدد من التجمعات الفلسطينية المشتّتة وهيَ: جل البحر، والبرغلية، والواسطة، والعيتانية، وكفربدا (محيط مدينة صور- جنوب لبنان)، الفوار مشروع دكور – الفوار مشروع أبو طبلة – منطقة تعمير الحارة – صيدا القديمة – منطقة مستشفى الهمشري – خلف نادي الضباط – طريق الفيلات – خراج حارة صيدا (الجهة الشمالية) – شارع دلاعة – منطقة القياعة – منطقة المية ومية (محيط مدينة صيدا وجوارها – جنوب لبنان).

تقدم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الخدمات للّاجئين. كما أنّه في الدولة اللبنانية، بالإضافة إلى مديرية الشؤون السياسية واللاجئين في وزارة الداخلية والبلديات والتي تقوم بعمل إداري يقتصر اليوم على التسجيل واصدار بطاقة لاجئ، شكل مجلس الوزراء العام ٢٠٠٥ لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني من ممثلين عن وزارات مختلفة معنية، وتم تدعيم اللجنة بفريق عمل متخصص في رئاسة مجلس الوزراء، وهي تتابع (من المفترض ذلك) كافة عملية التنسيق بين الوزارات كما رسم السياسات لمعالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين على المستوى السياسي والقانوني والأمني والديبلوماسي بالتنسيق مع الأونروا ودولة فلسطين المتمثلة بسفارة لها في لبنان، كما مع كافة الفصائل الفلسطينية الأخرى.

لبنان والعمل الفلسطيني الفدائي المسلح: إطلالة تاريخيَّة

في العام ١٩٦٩، وإثر تداعيات نكسة الـ ١٩٦٧ التي إنتهت إلى احتلال إسرائيل كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، كما صحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، تكثّف نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري، وتمّ إقامة قواعد دائمة للفدائيين الفلسطينيين، خصوصاً في جنوب لبنان، وذلك إعداداً وتنفيذاً لعمليات على الحدود مع فلسطين المحتلة، أو داخل الكيان الاسرائيلي. حاولت الدولة اللبنانية إيقاف استباحة السيادة التي مارسها الفدائيّون عبر فرض أمر واقع، لكنّها اصطدمت بتشكّل تحالف يساري لبناني يدعم المقاومة الفلسطينية.

كان حينها نتاج تسوويّ هشّ تمثّل بتدخل للرئيس المصري جمال عبد الناصر، عقد على إثره اجتماع في القاهرة في **٣ تشرين الثاني ١٩٦٩** ضمّ من الجانب اللبناني وفداً برئاسة قائد الجيش العماد إميل البستاني، ووفداً من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات، وعن الجانب المصري وزير الخارجية محمود رياض، ووزير الحربية الفريق أول محمد فوزي.

وُقِّعت اتفاقية القاهرة وشرّعت العمل الفدائي الفلسطيني من لبنان. إنقسم اللبنانيون بين من يريد مزاوجة «الثورة» و«الدولة»، وبين من تنبّه أنّ في ذلك تصفية للصيغة اللبنانية. إستمرّت الالتباسات والتوترات والمهادنات حتى العام ١٩٧٥. إنفجر قتال فلسطيني مع أفرقاء لبنانيين. إنقسم اللبنانيُّون بين «حركة وطنية» مؤيدة للكفاح الفلسطيني في لبنان ومنه، وبين «جبهة لبنانية» عارضت هذا الكفاح من لبنان وفيه، باعتباره اعتداء على السيادة. منح اتفاق القاهرة اللاجئين الفلسطينيين تسهيلات في التنقل والعمل والسفر. وتسلّمت عمليًّا الفصائل الفلسطينية إدارة شؤون المخيمات. وبدأت عمليات التسلح والتدريب المكثف، ناهيك بخلق شبكات أمنية استخباراتية لدعم العمل الفدائي، وقِيام مؤسسات رديفة على المستوى الاجتماعي والاستشفائي والثقافي والإعلامي والمالي. كان اليسارِ اللبناني جزءاً من هذا المسار مؤسّسًا وناشطًا ومخططًا. إنطلقت مرحلة من الاستباحات الدموية المتبادلة. الجميع أخطأوا. لبنانيين وفلسطينيين. برز أيضًا تقاطع سوري – إسرائيلي لتصفية كوادر منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني. في العام ١٩٨٢، وعقب الاجتياح الاسرائيلي، خرج مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، ليدخل لبنان من بعدها حقبة حرب مخيمات، كان أبرزها مواجهات عنيفة بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتلك التي انشقت عنها ووالت سوريا من أجل إحكام السيطرة على مخيمي نهر البارد والبداوي عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، لتندلع من ثمّ في العام ١٩٨٥ مواجهات أعنف بين «حركة أمل» بغطاءٍ سوري من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أُخرى، وذلك في مخيمات الجنوب وبيروت. إستمرت المواجهات التي عرفت بـ «حرب المخيمات» على مدى عامين. ثم كانت اشتباكات فلسطينية – فلسطينية بين فتح-عرفات ومن انشقوا عنه في مخيمات بيروت العام ١٩٨٨. إنعكس هذا الواقع فلتاناً أمنياً، وواستنفارات عسكرية ميليشياويّة ما حتّم تردياً في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وخلق جواً من النفور والرعب في المخيمات ومحيطها، كما توصيفاً حاسماً في الرأي العام اللبناني بأنّ المخيمات الفلسطينية بؤر أمنية إرهابية خارجة عن القانون، ما سيؤدي من ثم إلى تفشي ظاهرة التطرُّف فيها. في العام ١٩٨٧ ألغى المجلس النيابي اللبناني إتفاقية القاهرة.

عام ١٩٨٩، تم توقيع إتفاق الطائف وقد نصَّ بوضوح على رفض توطين اللّاجئين الفلسطينيين في لبنان، وإنهاء حالة السِّلاح غير الشَّرعيّ، ومنه السِّلاح الفلسطينيّ. إنطلقت عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١. وتمّ توقيع اتفاق أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣. حاولت الدولة اللبنانية خلال هذه المرحلة بسط سيادتها على كامل أراضيها، لكن استمرار الاحتلال الاسرائيلي واستحكام قبضة الوصاية السورية، وصُعُود الحالة الإيرانيَّة في منطقة الشرق الأوسط، وذراعُها القويّ العسكريّ «حزبُ الله»، أبقى معالجة قضية السلاح الفلسطيني في حيّز ورقة المقايضة، والمفاوضة، والتهويل، والاستِخدام الخبيث.

لبنان والسلاح الفلسطيني: محطات مؤسِّسة

١. إلغاء اتفاقية القاهرة

في ١٩٨٧/٦/١٥ صدر القانون رقم ٢٥ بتوقيع رئيس الجمهورية أمين الجميل ورئيس مجلس الوزراء بالوكالة سليم الحص، وبإقرار من مجلس النواب، قاضياً بإلغاء القانون الصادر عن مجلس النواب بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٤ والذي أجاز للحكومة اللبنانية إبرام الاتفاق المعقود بين لبنان وإسرائيل بتاريخ ١٧ أيار ١٩٨٣، كما اعتبار اتفاقية القاهرة لاغية بكامل مندرجاتها وملاحقها كأنها لم تكن. لكنّ هذا القانون لم يطبق على مستوى تسليم السلاح الفلسطيني حينها خارج المخيمات وداخلها إلى الدولة اللبنانية بدليل ما تبعه من استخدام لهذا السلاح في مواجهات عدة، ليُلغَ من بعدِها أيضًا مسار ١٧ أيّار.

٢. إتفاق الطائف وحقبة الاحتلال السوري

عام ١٩٨٩ وعقب توقيع اتفاق الطائف، كانت هناك محاولات تصويب للعلاقات اللبنانية–الفلسطينية، ولمعالجة قضية السلاح الفلسطيني، لكنها اصطدمت بثلاث عقبات. أوّلها الانقسام الفلسطيني الناشئ. ثانيها الوصاية السورية. وثالثها صعود نجم «حزب الله» بأجُندَةٍ إيرانيَّة واضِحة وقعَهُ بدء بروز حركة حماس رغم ذلك تم انجاز اتّفاقين رغم هذه العقبات. الأول يتمثل بقبول الفصائل الفلسطينية جمع سلاحها المتوسط والثقيل وتقديمه إلى الجيش اللبناني، كما الطلب إلى المقاتلين الفلسطينيين البقاء في إطار كادرهم التنظيمي وأسلحتهم الخفيفة داخل المخيمات. والثاني يتعلق بتسلم الفصائل حفظ أمن المخيمات والتنسيق في ذلك مع الدولة اللبنانية. وإذا ما كان هذا الأمر قد تمّ إنجازه، ولو ليس بشكل تام على مستوى السلاح داخل المخيمات، فإن غطاء سورياً وإيرانيًّا بمساعدة «حزب الله» بقي واضح المعالم لعدم المسّ بأي سلاح أكان خفيفاً أو ثقيلاً أو متوسطاً للفصائل المرتبطة بمحورهما خارج المخيمات. من هنا أهمية قراءة البعد السوري في التعامل مع مسألة الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان على قاعدة «الخصوم» و «الحلفاء»، وليس انطلاقاً من المساهمة في دعم لبنان ودولته لبسط السيادة على كامل أراضيها، ما عنى أيضاً انقلاباً بنيوياً على ما ورد في اتفاق الطائف، كما استخداماً لشعارات «الممانعة» و «المقاومة» لهذه الفصائل على الرغم من انتشار قواعدها الجغرافي، الذي لا يمتلك بالمفهوم العسكريّ الحدّ الأدنى من الفاعلية أو الاستراتيجية.

٣. مهمة لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني (منذ سنة ٢٠٠٥)

في العام ٢٠٠٥، وبعد خروج الاحتلال السوري، وكان سبقه في العام ٢٠٠٠ خروج الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان بالاستناد إلى القرار ٤٢٥ الذي بقي أدراج مجلس الأمن مدى ٢٢ عاماً ما حتّم استمراراً للعمل العسكري المقاوم الذي تابعه «حزب الله» بعد اليسار أي «الحركة الوطنية»، في العام ٢٠٠٥ كان قرار جريء من مجلس الوزراء برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة بتشكيل لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني وذلك في تشرين الثاني ٢٠٠٥ بموجب القرار رقم ٢٠٠٥/٨٩ وكلفت في مرسوم تشكيلها بمهام أربعة:

أ - معالجة الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع الأونروا

ب - وضع آلية لإنهاء السلاح الفلسطيني خارج المخيمات

ج - وضع آلية لضبط السلاح الفلسطيني وتنظيمه داخل المخيمات

د - درس إمكانية إقامة علاقات ديبلوماسية بين لبنان وفلسطين

لم تتمكن اللجنة في قضية السلاح تحديدًا سوى

المحافظة المبدئية والشفهية على البندين الثاني والثالث (ب و ج)، إذ إنّ مرحلة الـ ٢٠٠٥ وُسمت بالاغتيالات السياسية والتفجيرات المتنقلة. واستمر الأمر في الـ ٢٠٠٦ ليطل من بعدها العدوان الاسرائيلي في تموز ٢٠٠٦. وتأتي من ثم معركة مخيم نهر البارد (٢٠٠٧) ضد مجموعة «فتح الإسلام» الارهابية والحسم العسكري والسياسي للشرعية اللبنانية مرفوداً بدعم كامل من الشرعية الفلسطينية، لتعيد طرح إشكالية السلاح الفلسطيني، على الرغم من أنّ لا علاقة لأهل المخيم بهذه المجموعة الإرهابية.

٤. قرارات هيئة الحوار الوطني

أتت قرارات هيئة الحوار الوطني (٢٠٠٦) متضمنة فقرة تتعلق بالموضوع الفلسطيني تبارك ما ورد في مرسوم تشكيل لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، وقد جاء في هذا المحور:

"إنطلاقاً من وثيقة الوفاق الوطني (الطائف) وما نصّت عليه تحت عنوان: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كلّ الأراضي اللبنانية، والتزاماً لمضمونها، وبعد تأكيد ضرورة احترام الفلسطينيّين، إتفق المجتمعون على ما يأتي:

- حثّ الحكومة اللبنانية على متابعة جهودها في معالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والانسانية بالنسبة للّاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات واللّاجئين الفلسطينيين المقيمين خارجها في لبنان، مع ما يقتضيه ذلك من تسهيلات قانونية ومن متابعة جادة لدى المجتمع الدولي. وتحمل مسؤولياته لتأمين العيش اللائق الكريم للفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى ديارهم.
- بناء على قرار مجلس الوزراء في موضوع معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والالتزام به لجهة انهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة قدرها ستة أشهر، ومعالجة قضية السلاح داخل المخيمات مع التأكيد مسؤولية والتزام الدولة اللبنانية حماية المخيمات الفلسطينية من أي اعتداء، إلتزم المجتمعون العمل الجدي لتنفيذ ما ورد اعلاه ودعم جهود الحكومة للتوصل إلى ذلك من طريق الحوار.
- إعتبار الفقرة الواردة في مقدمة الدستور لجهة أن لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين، هي جزء من ميثاق العيش المشترك، الذي نصت الفقرة «ي» من الدستور أن لا شرعية لأي سلطة تناقضه."

بدا أن معالجة السلاح الفلسطيني خارج وداخل المخيمات على قدر متميّز من الإجماع أقله اللّفظي، ليطل من بعدها أحمد جبريل (الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة) ويتحدث عن مقايضة بين السلاح والحقوق الإنسانية، ومن ثم ربط السلاح بحق العودة. وتلاقيه في ذلك حركة حماس. أما تصريحات سفير دولة فلسطين في لبنان حينها عباس زكي، فأتت متوافِقَةً بالتمام مع ما ردّده رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بأن لا حاجة للسلاح الفلسطيني لا خارج المخيمات ولا داخلها، وأن السيادة للدولة اللبنانية، وبرزت روحية هذه الرؤية السياسية في وثيقة «إعلان فلسطين في لبنان» (٢٠٠٨).

٥. مخيّم نهر البارد تحت سيادة الدولة اللبنانية

كان قرار الحكومة اللبنانية الرسمي بوضع مخيم نهر البارد تحت سيادة الدولة اللبنانية بعد انتهاء المعارك التي خاضها الجيش اللبناني مع مجموعة من الإرهابيين على مدى أربعة أشهر (**أيار – أيلول ٢٠٠٧**)، مؤشراً حاسماً على أنّ أيّ أمنٍ ذاتيّ ما عاد مقبولاً. وهو إن كان موجوداً، فقد أثبت بذاته أنه عرضة للاهتزاز والاستغلال والإختِراق. على أن هذا القرار بدا جريئاً جداً، وهذا دليل ثقة وعافية في رؤية بناء الدولة، اذ ذهب أبعد من قرارات هيئة الحوار الوطني (٢٠٠٦)، والذي قضى "بانهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات"، و"ضبط هذا السلاح وتنظيمه داخل المخيمات". وقد يشكل هذا القرار وآليات متابعة إنشاء منظومة الأمان السيادية للاجئين الفلسطينيين في المخيم، وبالتعاون معهم، نموذجاً في باقي المخيمات، هذا لو تمّ تنفيذه. وهذا النموذج يقتضي تفصيله في عُجالةٍ أخرى. وكان للجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني مُساهمة جوهرية في هذا الإطار. وفي هذا الإطار قد يكون مفيدًا استِعراض مواقِف الدَّولة اللّبنانيَّة والأحزاب اللّبنانيَّة والفصائل الفلسطينيَّة منذ العام ٢٠٠٦.

٦. نماذج مواقف الدولة اللبنانية والأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية من السلاح الفلسطيني

السلاح الفلسطيني في لبنان	
موقف الدولة اللبنانية	
الدولة اللبنانية	* **خطاب القسم للرئيس العماد ميشال سليمان:** «إنَّ الدولة لا يمكنها التغاضي عن أي عبث بالأمن والسلم، ولن تسمح بأي من الأحوال، أن يُستعمل البعض وقوداً للإرهاب، وأن يُتخذ من قدسية القضية الفلسطينية، ذريعة للتسلح، لتصبح هذه المسألة مصدراً للإخلال بالأمن، كما حصل منذ عام، عندما اعتُدي على الجيش اللبناني. فلنتضافر، لمعالجة تداعيات ما حصل، فنعيد وصل ما انقطع، لبلسمة الجراح واعادة الاعمار، لقد اعتصرنا الألم فلنعقد الأمل. ان البندقية تكون فقط باتجاه العدو، ولن نسمح بأن يكون لها وجهة أخرى. فان لبنان، يشدد على ما ورد في المبادرة العربية، التي انطلقت من عاصمته بيروت عام ٢٠٠٢». (**أيَّار ٢٠٠٨**)
	* بناء على **قرار مجلس الوزراء** في موضوع معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتزامه لجهة انهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة قدرها ستة أشهر، ومعالجة قضية السلاح داخل المخيمات مع تأكيد مسؤولية الدولة اللبنانية والتزامها حماية المخيمات الفلسطينية من أيّ إعتداء، إلتزم المجتمعون العمل المجدي لتنفيذ ما ورد أعلاه ودعم جهود الحكومة للتوصل إلى ذلك من طريق الحوار.
	* متابعة العمل على تنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني لا سيما معالجة موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وتوفير الظروف المناسبة لذلك. (من البيان الصادر عن **جلسة الحوار الوطني كانون الثّاني ٢٠٠٩**)
	«إنطلاقاً من وثيقة الوفاق الوطني التي أعلنت في الطائف، وما نصت عليه بشأن بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية وضرورة احترام الأخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان سلطة الدولة وقوانينها، سوف تعمل الحكومة، تنفيذاً لما اجمعت عليه هيئة الحوار الوطني، على انهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضية الأمن والسلاح في داخل المخيمات، مع تشديدها على مسؤوليتها والتزامها حماية المخيمات الفلسطينية من اي اعتداء. وستعمل الحكومة بالتعاون مع ممثلي القوى الفلسطينية والأطراف العربية المعنية للوصول إلى المعالجات المطلوبة، بما يحفظ أمن اللبنانيين والفلسطينيين». (**البيان الوزاري آب ٢٠٠٨**)
	* السلاح داخل المخيمات: « قلنا منذ البداية إنه يحتاج الى الضبط والتنظيم ضمن إطار السيادة اللبنانية وهذا لا يعني شرعنته على الإطلاق. عندما تهدأ الأمور ويتحقق الوفاق اللبناني وتعود المؤسسات إلى العمل سنعاود البحث في موضوع السلاح الفلسطيني ووضعه في إطار السيادة اللبنانية ولا أعتقد ان هناك دولة في العالم تقبل بمثل هذا الوضع على ارضها ولماذا هذا السلاح؟ وما هي قيمته؟ أمّا السلاح خارج المخيمات فيجب نزعه وهو غير قابل للمفاوضة» (**السفير خليل مكاوي رئيس لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني ٢٠٠٧**)

السلاح الفلسطيني في لبنان

نماذج من مواقف الأحزاب اللبنانية (*)

تيار المستقبل	"السلاح الفلسطيني ينبغي أن يخضع لسيادة الدولة اللبنانية وقوانينها وفقاً لمقتضيات الأمن الوطني الذي تعرفه وترعاه السلطات الشرعية اللبنانية."
الحزب التقدمي الإشتراكي	"حل مسألة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وفقاً لما جاء في مقررات هيئة الحوار الوطني"
حزب القوات اللبنانية	"إيجاد حل لمشكلة السلاح الفلسطيني داخل وخارج المخيمات بتعاً لما نصّت عليه مقررات الحوار الوطني ٢٠٠٦"
حزب الكتائب	« اعتبار القواعد الفلسطينية خارج المخيمات مناطق خارجة على القانون وعلى الدولة بسط سيادتها عليها مباشرة إعلان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مناطق آهلة لا تخضع ألا لسلطة وحماية القوى العسكرية اللبنانية المولجة هذا الأمر وانشاء مراكز عسكرية للجيش داخل كل المخيمات الفلسطينية، فلا تبقى تلك المناطق بؤراً أمنية خارجاً على سلطة القانون. كما أنّ جود الجيش داخل المخيمات يلغي حجّة البعض بأنّ على الفلسطيني الاحتفاظ بالسلاح للدفاع عن نفسه، فالجيش هو الكفيل والضامن الوحيد للدفاع عن كل من يتواجد على الأراضي اللبنانية. التأكيد على مبدأ سيادة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها، سيادة لا يكون تجزئة فيها ولا انتقاص منها، ووجوب نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها."
حركة أمل	"لا حاجة للسلاح الفلسطيني خارج المخيمات. لكن نزعه يجب أن يتم بالحوار. أما السلاح في الداخل فيجب تنظيمه."
حزب الله	"رفض التعامل مع السلاح الفلسطيني من زاوية أمنية فقط. يرى أن السلاح خارج المخيمات "يعالج بالحوار مع الفصائل"، والسلاح داخلها "مرتبط بحق عودتهم إلى أرضهم". معالجة ملف انهاء السلاح خارج المخيمات وترتيب الوضع الأمني داخلها يجب أن يتم في إطار من الحوار الجاد والمسؤول والحثيث بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين بما يؤدي الى بسط سلطة الدولة وقوانينها على كافة الأراضي اللبنانية. "
التيار الوطني الحر	«معالجة ملف إنهاء السلاح خارج المخيمات وترتيب الوضع الأمني داخلها يجب أن يتم في إطار من الحوار الجاد والمسؤول والحثيث بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين بما يؤدي الى بسط سلطة الدولة وقوانينها على كافة الأراضي اللبنانية. نطالب بنزع السلاح الفلسطيني من داخل المخيمات ومن خارجها وبضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في بؤس"، مطالباً الغرب "بتسهيل اقامتهم في بعض الدول العربية تمهيداً لعودتهم إلى ديارهم السليبة."

(*) ورد معظمها إبان مرحلة الانتخابات النيابية (٢٠٠٩)

السلاح الفلسطيني في لبنان

نماذج من مواقف منظمة التحرير الفلسطينية، حماس، وفصائل فلسطينية أخرى

منظمة التحرير الفلسطينية	«الفلسطينيون في لبنان لا يقولون أن سلاحهم مرصد لتحرير فلسطين، وإنّما لتأمين أنفسهم ضد المخاطر الآتية من الآخرين بما في ذلك الدولة اللبنانية التي اعتدت على أمنهم.» «مقولات الأمن الذاتي سقطت. ليس لدى الفلسطينيين الرغبة في حمل السلاح لمجرد حمل السلاح.» «الصيغة التي أجمع اللبنانيون عليها على طاولة الحوار أي منع السلاح خارج المخيمات وتنظيمه داخلها يشكل أساساً للحوار الفلسطيني – اللبناني» «نعلن أن السلاح الفلسطيني في لبنان، ينبغي أن يخضع لسيادة الدولة اللبنانية وقوانينها، وفقاً لمقتضيات الأمن الوطني اللبناني الذي تعرفه وترعاه السلطات الشرعية. وفي هذا السبيل نعلن استعدادنا الكامل والفوري للتفاهم مع الحكومة اللبنانية، على قاعدة أنّ أمن الإنسان الفلسطيني في لبنان هو جزء من أمن المواطن اللبناني. في هذا السياق جاء الموقف الفلسطيني من نتائج مؤتمر الحوار اللبناني برهاناً أكيداً على قولنا وصدق نيّاتنا. « **(وثيقة "إعلان فلسطين في لبنان")**
حماس	«النقاش حول السلاح الفلسطيني يمكن أن يتحقق من خلال تفاهم فلسطيني ولبناني، في إطار سياسي متكامل، يندرج في هذا التفاهم كل ما يتعلق بالسلاح الفلسطيني، وأنا اعتقد اننا ونحن نتحاور مع أشقائنا في لبنان حول هذه القضية، فنحن نتحاور من موقع اننا حريصون على ذات المصالح، وبالتالي فإن هذه التفاهات لن تكون على حسابنا وإنّما لصالحنا كفلسطينيين ولبنانيين». **(أسامة حمدان ٢٠٠٧) ممثّل حركة حماس لبنان.**
فصائل فلسطينية مختلفة	«إننا نقر بأنّ البندقية بلا وظيفة سياسية ليست إلا سلعة سياسية بل ان السلاح وسط بيئة سلبية ومناخ سلبي لا يمكن أن يؤدي الى وظيفة سلبية نحن لا نريدها.» **(الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)** «ملف السلاح الفلسطيني لا يجري تحريكه من قبل بعض اللبنانيين إلا حين يتم تحريك ملف الحقوق الإنسانية، في محاولة لتصوير المخيمات على غير حقيقتها، وأي استثناء خارج هذا الإطار، يمكن أن نراه في مختلف المناطق اللبنانية. بمعنى ان السلاح الفلسطيني الفردي لم يعد كما في السابق من حيث الوظيفة والأداء والوصف الحقيقي الذي يمكن أن نطلقه على المخيمات في لبنان الذي ينسجم مع واقعها الحالي هو انّها جزر بؤس وحرمان.» **(الجبهة الديمقراطية)** «* نحن مع لبنان العربي القوي المقاوم مع الأمن والاستقرار. لسنا دولة داخل دولة.» **(فتح الانتفاضة)**

المواقف من السلاح في قراءة استنتاجية

يكثُر في الجدول المُقارن من الجانب اللبناني التداول بمصطلحات «السيادة» و«تحت القانون» لكنّ الغائب الأكبر الاتفاق على مفهوم «السيادة» و«تحت القانون»، كما ما يغيبُ عن المصطلَحين أيضاً آليات إنفاذ هذين المفهومين على أرض الواقع.

أمّا ما هو واضحٌ جداً على مستوى التقاطع في قراءة وظيفة «السلاح الفلسطيني» داخل المخيمات بين «حزب الله» وبعض الفصائل الفلسطينية، فيكمن في أنَّ في الذهنيّتين السلاح داخل المخيمات مرتبط عضوياً بحق العودة.

وما هو واضح أيضاً أن ارتباطاً عضوياً آخر في ذهنية بعض الفصائل الفلسطينية كما اللاجئين الفلسطينيين بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسلاح بمعنى إمكانية توظيف السلاح في حركة مقايضة: «أعطونا حقوقنا نسلّمكُم السلاح».

بطبيعة الحال يقتضي خلق مساحات حوار حول هذه الارتباطات العضوية بمعنى تبيان مغالطتها أو تلمُّس صوابيّتها، كما إيجاد الآليات الحوارية والتطبيقية للتعامُل معها انطلاقاً من الاحتكام إلى السِّيادة بالقانون كما الحياة الكريمة بمنطق الحقوق والواجبات، لاسيَّما وأن العقدة الأساسيَّة في إيجاد هذه الآليات لم تزل تكمُن في الأُسس الايديولوجيَّة التي يستندُ إليها في كلّ من لبنان وفلسطين، فريقان يودُّ أحدُهُما اعتماد خيار القُوة، وآخر اعتماد خيار الشرعيّتين العربيّة والدوليّة.

العودة إلى هذه النماذج من مواقِف الدولة اللبنانية، والأحزاب اللبنانية من جهة، كما مواقف دولة فلسطين ممثَّلة برئيسها السيد محمود عباس وسفارتها في لبنان، تستهدف في العمق التأكيد على أنَّ ثمّة تلاقياً لبنانياً – فلسطينياً، عدا تمايُزًا بنيويًا لدى حزب الله، تلاقياً حول موجب إنهاء الحالة العسكرية الفلسطينية ما فوق السيادة اللبنانية داخل المخيمات وخارجا. لكنَّ هذا التلاقي لم يُنتِج منذ العام ٢٠٠٦ أيّ آلياتٍ عملانية، وسنستعرض للتّعقيدات التي حالت دون ذلك مع اقتراح خارطة طريق عملانية لإنجاز الانتقال من حال الأمن والعسكرة في مخيَّات اللّاجئين الفلسطينيّين، كما كحالة السِّلاح الفلسطينيّ، إلى السيادة والأمان.

لكنْ، وقبل هذا الاستعراض، ثمّة حاجة ملحة لفهم أن إنجاز الانتقال من حال الأمن والعسكرة إلى السيادة والأمان في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، يطرح تحدّيين أساسيين أوَّلهما وثيق الصّلة بالخيار السّياسي للدولة اللبنانية من ناحية، وثانيهما وثيق الصّلة بِنَسَق الإدارة المجتمعية للمجتمع الفلسطيني اللاجئ من ناحِيَةٍ أُخرى. وقد ورد في وثيقة "رؤية لبنانية موحَّدة لقضايا اللّجوء الفلسطيني في لبنان"(٢٠١٧)، والتي صدرت عن مجموعة العمل حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد عامين من العمل الرّصين بمبادرة من لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني في رئاسة مجلس الوزراء، ورد توجُّه واضح الدّلالات بإلحاح الانكِباب على هذين التحدّيين، وفي ما يلي ما تضمَّنته الوثيقة تُجاههما للدقة التي صيغت بهما.

١. الأمن

ترى مجموعة العمل "أنَّ بنود وثيقة الوفاق الوطني ومقررات هيئة الحوار الوطني في ٢٠٠٦ هي الإطار والأساس للتعامل مع البُعد السيادي والأمني في قضايا المخيمات واللاجئين الفلسطينيين في لبنان، إنطلاقاً من حق لبنان، الذي لا جدال فيه، في بسط سيادته على كامل أراضيه دون استثناء، وحصرية الحق في استخدام السلاح. وتجدد مجموعة العمل التأكيد على ما جاء في مقررات مؤتمر الحوار الوطني عام ٢٠٠٦ في هذا الصدد، التي تنص على «إنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في مهلة قدرها ستة أشهر، ومعالجة قضية السلاح داخل المخيمات، مع تأكيد مسؤولية الدولة اللبنانية والتزامها حماية المخيمات الفلسطينية من أي إعتداء. والتزم المجتمعون العمل الجدي لتنفيذ ما ورد أعلاه ودعم جهود الحكومة للتوصل إلى ذلك عن طريق الحوار».

ترى مجموعة العمل أنه "وبعد مرور أكثر من عقدين ونصف على انتهاء الحرب في لبنان وإلغاء المجلس النيابي لمفاعيل اتفاقيَّة القاهرة، وتوقيع اتفاق الطائف، بالإضافة إلى مجمل التطورات الاقليمية والداخلية، والتطور الإيجابي الحاصل في العلاقات بين الدولة اللبنانية ودولة فلسطين، كلها تستدعي

من الحكومة إعادة استحضار مقررات الحوار الوطني تلك وتوفير مستلزمات الشروع في تطبيقها، وإيجاد السياق السياسي المؤاتي لذلك، بما يأخذ في الاعتبار أولوية المصالح الوطنية اللبنانية.

ترى مجموعة العمل ضرورة توحيد وأنسنة الاجراءات الأمنية حول المخيمات وعلى مداخلها وفق معايير موضوعية ومحددة، وتوحيد الجهة المرجعية اللبنانية المعنية في هذا المجال."

٢. إدارة المخيَّمات

ترى مجموعة العمل "أن الوضع الحالي غير المنظم في المخيمات، بدءاً من التداخل بين النطاق الرسمي المحدد وغير الرسمي الذي تمدّد مع النمو السكاني، وصولاً إلى الإدارة الداخلية للمخيم، والعلاقة بين المخيم ومحيطه، هي نتاج مسار تراكمي وتسيير الأمور بحكم الأمر الواقع، في غياب استراتيجية متّسقة ومستقرّة.

توافرت في تجربة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، رغم الثمن الباهظ الذي دفعه المخيم ولبنان، ظروف ملائمة نسبياً لتقديم نموذج جديد في إدارة المخيمات، تمثّلت في توفّر مناخ إيجابي صحي مناسب من كل الأطراف المعنية، مع تحمّل الدولة اللبنانية، مسؤولية إعادة الإعمال بكل تفاصيلها، وفق خطة ممنهجة، وبمشاركة أهالي المخيم. وقد تضمنت الرؤية اللبنانية في مؤتمر ڤيينا أفكاراً جديدة تتعلق بالاستملاك والتخطيط المدني وبسط سيادة الدولة، وإعادة أهالي المخيم إلى بيوتهم بشكل منهجي ومتدرّج. يجب استكمال هذه التجربة، حتى نهايتها، والإفادة منها في بلورة صيغ بديلة لإدارة المخيمات.

ترى مجموعة العمل أن دور الدولة في إدارة المخيمات، يجب ألا يقتصر على البُعد الأمني كما هو سائد حالياً، بل يجب أن يتعداه إلى التعامل السياسي والخدماتي والحقوقي، وبالتالي رعاية كل من يقيم فوق أراضيها ضمن مبدأ سيادة الدولة على كامل أراضيها والمقيمين عليها.

إن وجود لجان ذات طابع تمثيلي في المخيمات، من شأنه أن يساعد على تحسين إدارة المخيم في شؤونه المعيشية، وأن يسهل التعامل بين اللاجئين ومختلف الإدارات الحكومية الخدماتية والبلديات المحيطة.

إن تولي الدولة مسؤولية إدارة المخيمات يجب أن يتم بالتفاعل والتعاون مع وكالة الأونروا باعتبارها مسؤولة عن تقديم الخدمات، ومع اللجان التمثيلية لأهالي المخيم وفاعلياته.

إن تقييم تجربة إدارة المخيمات راهناً وعمل اللجان الشعبية مع مختلف الإدارات الرسمية والمؤسسات الخدماتية والبلديات يُظهر ضرورة العمل في هذا الاتجاه، المقترن في الوقت نفسه بالخطوات الإجرائية التالية:

أ - تحديد السلبيات الناجمة عن تأثير تعدد المرجعيات وقنوات التواصل على أوضاعها

ب - توحيد المرجعيتين الإدارية اللبنانية، والفلسطينية، وتنظيم العلاقة في ما بينهما على أسس سليمة"

كلُّ ما سبق يبقى حتّى الآن بعيداً عن التحقُّق لغاياتٍ في نَفْسِ أكثر من يعقُوب، ما يتطلَّب الغَوص أكثر في الآليات التنفيذية خصوصاً على مستوى بسط سيادة الدَّولة اللبنانية، إذ إنَّ الإدارة المجتمعية داخل المخيمات تقتضي دينامية تواصُل بين الفصائل، وهيئات المجتمع المدني، والأونروا في حيّز احترام الخصوصية والحفاظ على الهويّة تحت سقف القوانين اللبنانية المرعية الإجراء.

السِّلاح الفلسطيني وسيادة الدولة: أي خطوات عملانيَّة؟

أعادت الاشتباكات التي اندلعت في مخيَّم عين الحلوة (**آب/أيلول ٢٠٢٣**)، ومخيَّم الميّة وميّة (**تشرين الأول ٢٠١٨**)، أعادت تسليط الضوء على أولوية إنهاء حالة مربَّعات ما فوق السيادة، لاستعادتها إلى المظلَّة الوطنية الدَّولتِيَّة مع التأكيد على مسؤولية هذه المظلَّة عن أمن وأمان كلّ المقيمين على أرض لبنان، وبالتالي اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى الرّغم من تمايزٍ بنيوي بين سلاحٍ يستظل الشرعية الفلسطينيةً داخل المخيمات وآخر خارجها يتمترس حول أجندات إقليمية نافرة المعالم بستار التشدُّد، ثمة حاجة ملحة لاستعادة قرار السيادة كاملة على الرُقع الجغرافية التي يتواجد فيها هذان السلاحان، دون أن يعني ذلك إشاحة النظر عن موجب الانخراط في إنجاز استراتيجية دفاعية تنهي حالة التشلّع السيادي بفعل استمرار سلاح «حزب الله» خارج منظومة الدولة، واقتِطاعِه قرار جزء كبير من السِّلاح الفلسطينيّ خارج المخيَّمات وداخل المخيَّمات، ضمن معادلة «وحدة السَّاحات»، مردُّ هذا الى أن ثمّة انغماساً واضحاً في هذه المرحلة المفصلية، على ما يبدو، من تاريخ لبنان المعاصر في الإضاءة على العطب البنيوي في السياسات الاقتصادية-الاجتماعية-الماليَّة، واندثار فاعلية البنى التحتية المحفزة في هذا السياق مع إغفال للعطب السيادي، وفي هذا تناقضٍ مؤسِّس، إذ ان الاقتصادي – الاجتماعي يبقى عنصراً مؤسساً في السيادة، لكنه يحتاج توازناً مع سيادةٍ في القرار السياسي والعسكريّ بعيداً عن أي انعدام وزن تفرضه محمياتٌ هنا وهناك. الاستقرار الأمني والأماني عمقه وحدة سلاح، ووحدة رؤية، ووحدة منظومة أمنٍ قومي.

بالاستناد إلى كل ما سبق قد يكون مدخل الحوار في الاستراتيجية الدفاعية يومًا ما، وهي التي تعرّضت لتسطيح وتأخير يستحقان التعمّق في مسبباتهما، قد يكون هذا المدخل إنجاز بسط سيادة الدولة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وإنهاء حالة السلاح في القواعد الفلسطينية خارجها، وقد توفرت في ذلك مبادئ ناظمة وآليات عملانية منذ أزمة مخيّم نهر البارد (٢٠٠٧) الذي بات أول استعادة لسيادة منقوصة. والإشارة إلى تجربة مخيّم نهر البارد لا يعني أبداً الدفع باتجاه مواجهات في باقي المخيمات، أنَّما تظهير أهمية حماية اللاجئين والمناطق المجاورة من تجارب كارثية مماثلة، ومن استغلالات موبوءة وخبيثة.

وكيما لا نبقى في مسارٍ تنظيري فيما يلي خطواتٍ عملانية لإنهاء حالة السلاحً الفلسطيني خارج وداخل المخيمات.

١. السِّلاح الفلسطيني خارج المخيمات

أ - تفكيك البنية التي تحاول شرعنة هذا السلاح

١- لا علاقة لهذا السلاح برفض التوطين بل يجب وضع استراتيجية ديبلوماسية شاملة، والمُراكمة على المواقف العربية والدولية الداعمة لرفض لبنان التوطين.

٢- لا علاقة لهذا السلاح بمنطق المقايضة مع الحقوق الاجتماعية الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، بل على لبنان يجب أن يعمل على زيادة تمويل الأونروا لتفعيل خدماتها من ناحية، وقد بدأ ذلك في مشروع تحسين أوضاع المخيمات (١) و(٢) الذي دعمت فيه الحكومة اللبنانية الأونروا منذ العام ٢٠٠٦ من ناحية أخرى، أما بالنسبة لأي تطوير تشريعي فيجب أن يكون مبنياً على قواعد علمية تراعي ضوابط الدستور اللبناني، وهنا لا مقايضة بين الحقوق والسيادة.

٣- لا علاقة لهذا السلاح بمقاومة العدو الاسرائيلي، فهذه مسؤولية الدّولة اللّبنانيَّة حصرًا، وبإمتياز ولا علاقة لهذا السلاح حتماً لا بالاستراتيجية الدفاعية، ولا بثلاثية الجيش والشعب والمقاومة الملتبسة الهجينة، والموضعة الجغرافية لهذا السلاح تنفي عنه مشروعيته وفاعليته.

٤- لا علاقة لهذا السلاح بأي طرح حماية للاجئين الفلسطينيين أو قضاياهم، خصوصاً أن الشرعية الفلسطينية نزعت الغطاء عن هذا السلاح.

ب - خطوات عملانية

١- توجيه رسالة رسمية من الدَّولة اللُّبنانيَّة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإعلامه بقرار التنفيذ العملاني لإنهاء حالة هذا السلاح بالاستناد إلى مبدأ سيادة الدولة، كما مفاعيل إسقاط اتفاقية القاهرة **(القرار رقم ٢٥-١٩٨٧)**، ومفاعيل اتفاق الطائف، وقرارات هيئة الحوار الوطني (٢٠٠٦) (إرسال الرسالة عبر القنوات الديبلوماسية ما يعطي مشروعية للدولة اللبنانية أكبر ويؤكد أن العلاقات اللبنانية – الفلسطينية مبنية على تلاقي الشرعيتين)، والقرارات الدَّوليَّة ذات الصِّلة.

٢- قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة سياسية عسكرية من خلال لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني لوضع تصوّر لنزع السلاح مع جدول زمني.

٣ - تبليغ قيادة الجيش اللبناني من خلال المجلس الأعلى للدفاع، وبعد عرض الموضوع عليه، ضرورة وضع آلية وجدولة للتنفيذ، وإبلاغ الأفرقاء الفلسطينيين المعنيين بالقرار.

ج - محاذير

١- من المهم عدم القبول بتشتيت مرجعية اتخاذ القرار وتنفيذه (الدولة اللبنانية وحدها مسؤولة عن ذلك).

٢- من المهم إشراك الشرعية الفلسطينية بأي قرار وآلية تنفيذ بالمعنى التنسيقي المحدود بما يقوّي منطق الشرعية، والحوار بين دولة ودولة.

٣- التأكيد على أن نزع السلاح لا يعني أبداً أي قبول بإنتقاله من خارج المخيمات إلى داخلها.

٤- التأكيد على أن قرار النزع سياسي بإمتياز، سيادي بامتياز، ولا مكان لإدخاله في منطق المفاوضة أو التمييع، على أن الجيش اللبناني يُعِد الخطة عملانياً في التنفيذ وبغطاء من السلطة السياسية.

٢. السلاح الفلسطيني داخل المخيمات

أ - تفكيك البنية التي تحاول شرعنة هذا السلاح

بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرنا في محور «السلاح الفلسطيني خارج المخيمات» أي أن لا علاقة لأي سلاح خارج المخيمات بالقضايا التالية: رفض التوطين، المقايضة مع الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية، أمان اللاجئين الفلسطينيين، الاستراتيجية الدفاعية، فإن الأمر ينسحب على السلاح داخل المخيمات، مع إضافة رفض أي محاولة تسويق أن هذا السلاح داخل المخيمات هو:

- عنصر توازن مع سلاح آخر
- إحتياط في مواجهة سلاح آخر
- جزءٌ في وحدة مُقاومة مع سلاحٍ آخر

والأكيد أن لا أحد بصدد الاقتناع بهذه المعادلات، وتجربة مخيم البارد أثبتت أن الشرعية موحدة واللاجئون الفلسطينيون ساهموا في إنهاء ظاهرة الإرهاب، بتسليمهم بوحدة الشرعية اللبنانية في مواجهة الإرهاب.

ب - تجربة مخيم نهر البارد

إن ما ورد في اتفاق هيئة الحوار الوطني لجهة ضبط السلاح الفلسطيني وتنظيمه داخل المخيمات (٢٠٠٦) أو ما ورد في إتفاق الدوحة لجهة معالجته (٢٠٠٨) مع الإشكاليَّات الهائلة التي طرحها إتّفاق الدَّوحة، مرّ بينهما تجربة مخيم نهر البارد التي تم إتخاذ وضعِه تحت سيادة الدولة اللبنانية بالكامل بعد انتهاء المعارك ضد الإرهابيّين، كما تقرر إقامة مخفر نموذجي لقوى الأمن الداخلي داخله، وأُطلق تصوُّر لمفهوم «الأمان الإنساني» (Human Security) حينها منذ العام ٢٠٠٨، على أن ينسحب ذلك على باقي المخيمات. وعبّرت الحكومة حينها أكثر من مرة أن مخيم نهر البارد سيكون نموذجاً في سيادة الدولة والكرامة للاجئين حتى العودة. دعم هذا التوجه كلامُ الرئيس الفلسطيني محمود عباس أكثر من مرة بأن اللاجئين الفلسطينيين تحت سيادة الدولة ولا حاجة للسلاح الفلسطيني، لا داخل المخيمات ولا خارجها.

إنطلاقاً من هذه المعطيات، فإن معالجة السلاح الفلسطيني داخل المخيمات يجب أن يأتي في مرحلة تفصيلية انتقالية لتسليمه بالكامل إلى الدولة اللبنانية، وهذه المرحلة تمَّت خصوصًا في ظِلّ تصاعُد الحاجة لإنهاء التسيُّب الأمني في المخيَّمات.

ج - خطوات عملانية

١- رسالة من الدَّولة اللُّبنانيَّة إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس من خلال القنوات الديبلوماسية في هذا السّياق.

٢- تجميع تنظيمي للكوادر الفلسطينيَّة بأسلحتها في إطار موحد.

٣- إعداد آلية تسليم للسلاح مع جدول زمني من خلال لجنة سياسية–عسكرية لبنانية على أن تُنسِق مع الجانب الفلسطيني.

٤- إبلاغ قيادة الجيش اللبناني بعد استصدار قرار من مجلس الوزراء للتنفيذ العملاني مروراً بمجلس الدفاع الأعلى.

٥- إعداد خطة لبدء تواجد قوى الأمن الداخلي داخل المخيمات.

٦- العكوف على إعداد استراتيجية شاملة لبسط سيادة الدولة بالكامل على المخيمات لتأمين أمان اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين على حد سواء.

الخطوات العملانيَّة أعلاه ليسَت مُستحيلة، وهي تستند إلى الدستور والقانون ومرجعيَّة إعلان النوايا بين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين والقرارات الدَّوليَّة **(١٥٥٩-١٧٠١-٢٦٥٠...)**، دون تجاهُل أنّ ثمّة أجندات لدى بعض الأطراف في كلٍّ من الطرفين اللُّبناني والفلسطيني تُعرقل حتّى الآن هذه الخطوات، وقد سعينا لتشخيص مندرجات هذه العرقلة محاولين تفكيك خلفيّاتها.

لكنْ، وبالارتكاز إلى هذا المسار العملاني تستمر مأزقية تنقية الذاكرتين اللبنانية المتوجسة، والفلسطينية اليائسة، تستمر مؤسِّسة في أي معالجة، ما يضعُها في مرتبة الخُلاصة الجوهرية مع ما يُطالعُنا من سرديَّات متجدِّدة ومن وحدة السّاحات بالسِّلاح.

لبنان وفلسطين ذاكرتان: متوجسة ويائسة: الكرامة والسيادة والعودة!

حتَّم العام ٢٠٠٥، ومع تشكيل لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني بعدها، بحثاً معمقاً في مآلات الهواجس اللبنانية والانتظارات الفلسطينية على حدٍّ سواء. سنوات الاحتراب كانت مدمّرة لِكُلٍ من الشريكين في القضية. الحقُّ والعدلُ غالباً ما يتلاقَيان. عدم تلاقيهما يفترض مواجهة كارثية يقع ضحيتها الكلُّ معاً.

من هنا كان لا بدّ، وقبل أي انطلاقة لتصويب مساراتٍ سياسية، وسيادية، وديبلوماسية أيّاً يكُن نَفَسُ هذه المسارات إنسانياً، كان لا بدّ من تفكيك ما يختزن ذاكرة اللبنانيين من توجُّس مما قد يبلغه انسداد أفق حل القضية الفلسطينية فتُفرض عليهم خيارات كيانية صعبة. وبموازاة ذلك كان لا بُد من تفكيك ما اعتمَل في مرحلة ما ذاكرة اللاجئين الفلسطينيين وقياداتهم من إمكان تحوّل لبنان وطناً بديلاً جرّاء انسداد الأفق عينه.

ولمّا كان انسداد أفق الحلول الديبلوماسية في مسار عملية السلام في الشرق الأوسط يتبدى على كثافة من التعقيد، رغم بعض المرتكزات فيما اصطلح على توصيفه رهناً بجغرافيا الانخراط فيه في مدريد وأوسلو، وما تبعهما من ارتدادات متعثرة حتى الساعة، رغم سخاءٍ براغماتي في مبادرة السلام العربية، لما كان هذا الانسداد زاد في توجّس اللبنانيين ويأس اللاجئين الفلسطينيين، فإن صيرورة ترميم الذاكرة اللبنانية–الفلسطينية المشتركة لا تستقيم باستمرار التمترس وراء شعاراتٍ سياسوية، وديماغوجية، وشعبوية، وارتجالية. بل إن هذه الصيرورة الترميمية الملحة تقوم في فَهم مكامن التوجّس، ومستنقعات اليأس. وفي تقديري أن التوجّس واليأس يستبطنهما الطرفان معاً، على الرغم من تحسنٍ ملحوظ منذ العام ٢٠٠٥.

في أي حال، وحين تُجالس مُخضرمين عايشوا الصدام اللبناني-الفلسطيني سابقاً تراهم في معسكرين متناقضين. منهم من صمّم على قراءة نقدية للاعتبار. ومنهم من يُصرّ من موقعه الأيديولوجي أو الممارساتي في الشأن العام أو ذاك الخاص، يُصرّ على الانحياز لمنطق «الجلاد» و«الضحية». لم يستقِم عند بعضٍ في كلٍّ من المعسكرين خيار استيلاد الحقيقة بنسبيَّتها. الحقيقة عند بعضٍ من كلٍّ منهما مُطلقة. وهُم معنيون بتدعيمها بالحجج المطلوبة دفاعاً أو انقضاضاً. الدفاع أو الانقضاض لا يشفيان ذاكرتين مثخنتين بالجراح. ولا يعني ذلك اللّاشفاء الافتراضي تجميل مجريات التاريخ، أو تجاهلها، أو تبريرها، بل يعني بالمحصّلة الدعوة الصادقة لفَهم الجيوبوليتيك اللبناني، والفلسطيني، والاقليمي، والدّولي الذي حكم هذا الصدام. ويعني بالمحصلة أيضاً الدعوة للانكباب على إعادة التوازن إلى معادلة الحقوق الانسانية، والسيادة الوطنية، والحل النهائي الموجِب أن يقوم بإنفاذ العودة مواءمةً مع مقتضيات العدالة الدولية. وفي هذا الانفاذ تتموضع منطلقات معالجة اليأس والتوجّس.

١. لبنان واللاجئون الفلسطينيون: الحقوق الإنسانية

منذ العام ٢٠٠٥، برزت حاضنةٌ وطنية جامعة لتحسين الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية للّاجئين الفلسطينيين من باب القناعة بأن التطويق الإنساني لا يؤدي إلى مواجهة التوطين. بل إنّ أيّ تطويق مماثل يناهض بالتّمام إرث لبنان الحضاري في احترام حقوق الإنسان من ناحية، ويمهد لإختراقاتٍ خبيثة لمجتمع اللاجئين من ناحية أخرى.

لكنّ تحسين الأوضاع الاقتصادية–الاجتماعية يبقى أيضاً مرتكزاً إلى استمرار تدخُّل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بفاعلية أكبر على المستويين

الإغاثي والتنموي.

أسقط هذا المسار، أقله فيما يُعنى بالمفهوم، اعتبار اللبنانيين تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين محذوراً كيانياً أولاً، وقناعة اللاجئين بأن إفقارهم حتمية ثانياً. ما نحن أمامه بداية، ولو غير مكتملة، لكنهما أولى الخطوات في تمتين الصمود الإنساني للطَّرفين حتى العودة. تبقى المسافة بين تحسين الإنساني والتوطين مثار جدل.

٢. لبنان واللاجئون الفلسطينيون: السيادة الوطنية

منذ العام ٢٠٠٥، برزت حاضنة وطنية أيضاً، ولو ملتبِسة، لإنهاء مفاعيل اتفاق القاهرة التي أسقطها المجلس النيابي اللبناني عام ١٩٨٧. وانضم إلى هذه الحاضنة الوطنية خيار الشرعية الفلسطينية في احترام سيادة لبنان. مانع اطرافٌ فلسطينيّون معروفو التوجهات السِّيادة هذه. جاراهم في ذلك حتّى الحين بعضٌ من اللبنانيين من باب تفهّم توجّهات هؤلاء على الأقل، لكن تعطّل تحقيق قرار إنهاء حالة السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وداخلها أبقى سيادة لبنان منتهكَة، وأمان اللاجئين فُرصة لإهتزازاتٍ دائمة. معركة مخيم نهر البارد نموذج. الإرتجاج الأمني في مخيَّم عين الحلوة ومخيَّمات أُخرى نموذج آخر.

ما لم تُحسم مسألة السيادة، والطرفان معاً معنيّان بذلك، من غير المنطقي تبادل الأدوار في هذا أو الاتهامات. ما لم تُحسم هذه المسألة، ثمّة ما سيسترجع إلى الذاكرة الجماعية صواعق قابلة للتفجّر، وعلى الأرجح من بوّابة الاستعمالات المشبوهة، أو من خلال محاولة قضم القرار الوطني الفلسطيني وإدراجه فيما أُسميَ «وحدة السَّاحات»، والذي يتبنَّاهُ ما يُعرَف بِمحوَر «المُمانعة».

٣. لبنان واللاجئون الفلسطينيون: إنفاذ العودة

منذ العام ٢٠٠٥، وازى رفض التوطين إنسياقٌ إلى تأكيد حقّ العودة. بدت الرفضية بموازاة حقيقة العدالة على تقارُب بنيوي. ما أُنجز من تصويب مفهومي الحقوق الانسانية والسيادة الوطنية لم يواكبه بالعمق صياغة ديبلوماسية لبنانية – فلسطينية عدا في الإصرار على المبدئي دون العملاني هشٌّ.

العُجالة لا تسمح هنا بالتوسّع في الخيارات الديبلوماسية، لكنها هائلةٌ في مضامينها القانونية الدولية، والحقوقية الفلسطينية، والسيادية اللبنانية. لا أفهم حتى الآن إنكفاءنا معاً عن خوض سيرورة واعدة في الاشتباك الديبلوماسي فيما يُعنى بحقّ العودة.

ترميمُ الذاكرة اللبنانية–الفلسطينية بدأ. لكن ارتقاءه إلى حيّز السياسة العامة ما زال على كثير من التقصير ... وربما القصور من الطرفين معاً، على أنَّهُ يجبُ الإعتِراف أنَّ عدم حسم مسألة السِّيادة، سيادة الدَّولة اللُّبنانيَّة على كامِل أراضيها، واستِخدام مخيَّمات اللَّاجئين الفلسطينيّين في دوَّامة الصِّراعات الإقليميَّة لن يؤدّي سِوى تدميرًا للقضيَّة اللُّبنانيَّة والقضيَّة الفلسطينيَّة على حدٍّ سواء.

الكاتب

سيرة ذاتيَّة

زياد الصائغ

خبير في السياسات العامّة وشؤون اللُّجوء والهجرة

باحث لبناني وخبير في قضايا اللاّجئين الفلسطينيين ومفاوضات السّلام في الشرق الأوسط، والنّازحين اللاّجئين من سوريا وسياسات العمل والحماية الاجتماعيَّة. المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني. عضو استشاري للهيئة التّنفيذيّة للجنة التّنسيق اللّبنانيّة – الأميركيّة (LACC) (٢٠٢١ - ...) ولجنة التّنسيق اللّبنانيّة – الفرنسيّة (CCLF) (٢٠٢٣ - ...) منسّق مبادرة لبنان الأفضل (كانون الأول ٢٠١٦ - كانون الأول ٢٠٢٠) مستشار السياسات واستراتيجيات التواصل في وزارة الدولة لشؤون النازحين) شباط ٢٠١٧ - كانون الثاني ٢٠١٩)، وزميل باحث في السياسات في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأميركية بيروت (كانون الأول ٢٠١٩ - كانون الأول ٢٠٢٠) - عضو في الفريق المرجعي للسلام والأمن الإنساني في ACT Alliance جنيف (تشرين الثاني ٢٠١٩ - كانون الأوّل ٢٠٢٠) عضو خبير لجنة التّواصل السّياسي لقضايا اللاجئين الفلسطينيين في لجنة الحوار اللّبناني-الفلسطيني في رئاسة الحكومة (تشرين الأوّل ٢٠١٦ - آذار ٢٠٢٢)، ومستشار للسياسات مع مؤسسة أديان (٢٠١٧ - ٢٠١٩). مستشار السياسات والتواصل في مجلس كنائس الشرق الأوسط (أيلول ٢٠١٨ - كانون الأول ٢٠٢٠) عضو اللجنة الاستراتيجية في المركز الماروني للتوثيق والأبحاث) أيلول ٢٠١٨ – أيلول ٢٠٢١). مستشار في رسم السياسات واستراتيجيات التّواصل في رئاسة الحكومة اللبنانية لرئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) ومستشار رسم السياسات ورئيس فريق عمل وزير العمل (كانون الثاني ٢٠١٠ - حزيران ٢٠١١)، ومستشار وطنيّ للسياسات لمنظّمة العمل الدولية في المكتب الإقليمي للدّول العربية للمنظمة في بيروت (أيلول ٢٠١١ - حزيران ٢٠١٣) عَمِل سابقًا مستشاراً لإستراتيجيّات التواصل في مجلس كنائس الشرق الأوسط، ولنقابة المعلّمين في لبنان، وللمؤسسة الصحيّة للطائفة الدرزية، وللقاء مسيحيّي المشرق، ولمركز الدِّراسات والأبحاث المشرقية. له دراسات متخصّصة في قضية اللاَّجئين الفلسطينيين والسوريين، ومسائل العمل والحماية الاجتماعية والحوار المسيحي الإسلامي والفكر العربي والمواطنة، وأحد كتّاب «وثيقة نختار الحياة»: المسيحيّون في الشرق الأوسط نحو خيارات لاهوتيّة ومجتمعيّة وسياسيّة متجدّدة» (٢٠٢١)، وكتاب «إنتفاضة ١٧ تشرين في لبنان/ ساحات وشهادات"/ المركز العربي للدراسات والسياسات (٢٠٢٢)، وكتاب L'Harmattan, Médiations et Migrations (٢٠١٩). وينشُر دوريا مقالات متخصّصة في جريدة النهار وموقع «هُنا لبنان»، و IciBeyrouth و ThisisBeirut.

Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0),
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

إخلاء مسؤولية:

إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لمؤسسة "كونراد أديناور" أو لمكتبها في لبنان.

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

https://www.kas.de/en/web/libanon